● أخبار قصيرة



اعتداءات العدو الصهيوني تتواصل في جنوب لبنان

واصل العدو الصهيوني اعتداءاته على بلدات جنوب لبنان، عبر الغارات الجوية والقصف المدفعي والتفجيرات وعمليات التجريف، بالتزامن مع شق طرق عسكرية جديدة لربط مواقعه في القطاعين الغربي والأوسط، في تصعيد ميداني يهدد أمن المنطقة وسلامة سكانها. واستهدفت الغارات والقذائف بلدات كفرتبنيت والنبطية الفوقا وحداثا وبرعشيت وعدشيت القصير، فيما انفجرت مسيّرات داخل منزل مأهول في ميفدون، من دون تسجيل إصابات. كما نفذت قوات الاحتلال أعمال تجريف في بلدة القنطرة، وأطلقت قنابل دخانية باتجاه المنازل في زوطر الشرقية.
وفي إبل السقي، تقدمت قوة صهيونية نحو أطراف البلدة، وطلبت تفتيش منازل ومرافق زراعية، كما طالبت البلدية بقطع خدمة الإنترنت عن الحي. وتأتي هذه الاعتداءات في سياق انتهاكات متواصلة تطال القرى الجنوبية، وتزيد من معاناة الأهالي وتهدد ممتلكاتهم وأمنهم واستقرارهم.



موسكو: العقوبات تقوض التجارة الدولية

أكدت وزارة الخارجية الروسية، خلال اجتماع وزراء خارجية مجموعة العشرين في مدينة أتلانتا الأمريكية، أن العقوبات وتجميد الأصول واعتراض السفن التجارية تقوض التجارة الدولية وتضر بالنظام الاقتصادي العالمي.
وأوضحت الخارجية الروسية، في بيان صدر السبت ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول، أن الوفد الروسي قدم تقييمًا لما وصفه بالممارسات الهدامة والمنافسة غير النزيهة، مشددًا على ضرورة مواجهة هذه الإجراءات. كما دعت موسكو إلى تعزيز النظام العالمي متعدد الأقطاب، وإصلاح منظومة الإدارة الاقتصادية الدولية، ومكافحة ممارسات الاستعمار الجديد. وعُقد الاجتماع يومي ٣٠ و٣١ أكتوبر/ تشرين الأول في ولاية جورجيا الأمريكية، وترأس سيرغي لافروف الوفد الروسي المشارك.

كوريا الشمالية تختبر رأساً حربياً عنقودياً

أعلنت كوريا الشمالية اختبار رأس حربي عنقودي قابل للتركيب على صواريخ باليستية تكتيكية، في خطوة تهدف إلى تقييم فعاليته التدميرية ومدى ملاءمته للظروف القتالية.
وذكرت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية أن الاختبار أُجري السبت، مشيرةً إلى أن السلاح قادر، وفق مسؤولين، على تدمير مساحة تتراوح بين ١٢ و١٣ هكتاراً عند استخدامه بكامل قدرته التدميرية. وتحتوي القنابل العنقودية على عشرات أو مئات الذخائر الفرعية التي تنتشر على مساحة واسعة وتستهدف مواقع متعددة.
وأضافت الوكالة أن بيونغ يانغ تعتزم نشر أنواع مختلفة من هذه الرؤوس الحربية بحلول نهاية العام، والسماح للوحدات العسكرية باستخدامها وفق طبيعة الأهداف والمهام العملياتية. ولم يشارك الزعيم كيم جونغ أون في الاختبار.

وسط اتساع الإضرابات وتراجع الثقة بالحكومات

من شوارع أوروبا إلى موانئها.. غضب شعبي يتصاعد في مواجهة الغلاء والتقشف



الوفاق/ تشهد عدة دول أوروبية موجة احتجاجات وإضرابات واسعة، تعكس تصاعد الاستياء من غلاء المعيشة وتراجع القدرة الشرائية وتراجع مستوى الخدمات العامة، في وقت تواجه فيه الحكومات ضغوطاً اقتصادية ومالية متزايدة، وتثير سياساتها المتعلقة بالإنفاق العسكري وإعادة التسلح جدلاً متنامياً. وتمتد التحركات إلى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان، إلى جانب دول أوروبية أخرى، بمشاركة فئات اجتماعية ونقابية وشبابية مختلفة.
ولا تقتصر هذه التحركات على المطالب المعيشية، بل تكشف عن خلاف أوسع بشأن أولويات الإنفاق العام، ومدى قدرة الحكومات على الموازنة بين الالتزامات الدفاعية والاحتياجات الاجتماعية، في ظل تراجع الثقة بقدرتها على معالجة الأزمات اليومية.

ألمانيا.. الشباب يحتجون على تراجع الخدمات وتصاعد الإنفاق العسكري

في ألمانيا، تتجه الأنظار إلى تحركات يقودها شباب من حركة «جين زد ريغلت»، مع تسجيل نحو ١٥٠ ألف شخص للمشاركة في مظاهرات مقررة في ٣٠ مدينة. وتتركز المطالب على ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع أوضاع المدارس، والاعتراض على تقليص ميزانيات التعليم والثقافة والرعاية الصحية.
كما يبرز رفض توجيه مليارات اليوروهات إلى إعادة التسلح في وقت يرى فيه المحتجون أن الخدمات الأساسية تحتاج إلى تمويل أكبر.
وتكتسب مشاركة الشباب أهمية سياسية، لأنها تعبر عن قلق يتجاوز الظروف الاقتصادية الراهنة إلى التساؤل بشأن فرص الأجيال المقبلة، ومستوى التعليم والخدمات وفرص العمل التي ستتوفر لها.

فرنسا.. أزمة المعيشة والديون تزيد الضغط على الحكومة

في فرنسا، تتسع دائرة الاحتجاجات وسط استعدادات أمنية لنشر نحو ٧٠ ألف شرطي، في ظل توقعات بمشاركة واسعة وعودة تحركات مرتبطة بحركة السترات الصفراء، إلى جانب النقابات العمالية. ويتركز الغضب على ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع الخدمات العامة والتعليم، فضلاً عن الاعتراض على السياسات المالية والاجتماعية للحكومة.
وتأتي هذه التحركات في وقت تواجه فيه البلاد أزمة موازنة وضغوطاً مرتبطة بارتفاع الدين العام، الذي تقترب نسبته من ١٢٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتضع هذه الظروف الحكومة أمام معادلة صعبة: تقليص العجز وضبط الإنفاق من جهة، والاستجابة للمطالب الاجتماعية من جهةٍ أخرى. كما أثار مشروع قانون يهدف إلى تعويض الأضرار الناجمة عن أعمال الشغب مخاوف حقوقية، وسط انتقادات من احتمال تحميل أسر أو أطراف مسؤوليات مالية واسعة. ويزيد هذا الجدل من حدة التوتر بين السلطات وبعض الفئات الاجتماعية، في وقت تقترب فيه البلاد من استحقاق الانتخابات الرئاسية المقررة عام ٢٠٢٧، بما يضيف بعداً سياسياً إلى الأزمة الاجتماعية.

إيطاليا واليونان.. إضرابات واسعة تشل قطاعات حيوية وتستهدف الموانئ

في إيطاليا، شهدت الجمعة ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٦ احتجاجات في أكثر من ٤٠ مدينة، ترافقت مع إضراب عام لمدة ٢٤ ساعة، دعت إليه نقابات عمالية، للمطالبة برفع الأجور وتحسين الخدمات العامة ومواجهة غلاء المعيشة. وشملت التحركات أيضاً الموانئ، حيث احتج عمال على استخدامها في شحن الأسلحة ونقل العتاد العسكري.
أما في اليونان، فقد أدى إضراب البحارة ومهندسي السفن إلى توقف غالبية الرحلات البحرية بين البر الرئيسي وجزر بحر إيجه. ويطالب المضربون بأجور أفضل واتفاقات عمل جماعية وظروف مهنية أكثر ملاءمة، إلى جانب اعتراضهم على نقل عتاد عسكري عبر الموانئ.

أزمات الاقتصاد الأوروبي.. الحروب والطاقة تثقل كاهل الأسر والعمال

تواجه الاقتصادات الأوروبية ضغوطاً متراكمة لم تعد أرقام التضخم والديون وحدها قادرة على اختزالها، بعدما انتقلت تداعيات الأزمات الدولية والحروب إلى موائد الأسر وفواتير الكهرباء والتدفئة والإيجارات. فرغم تراجع معدلات التضخم في بعض الدول مقارنة بالذروة التي بلغتها في السنوات الماضية، فإن ذلك لم يعنِ عودة الأسعار إلى مستوياتها السابقة، بل بقيت تكاليف الغذاء والطاقة والسكن عند مستويات تثقل كاهل ملايين الأسر، في وقت عجزت فيه أجور قطاعات واسعة عن ملاحقة الارتفاع المتواصل في نفقات المعيشة.
وزادت الحروب والاعتداءات العسكرية والتوترات الإقليمية من تعقيد المشهد، بعدما امتدت ارتداداتها إلى أسواق النفط والغاز وسلاسل الإمداد وحركة التجارة الدولية. فأي اضطراب واسع في إمدادات الطاقة أو تصعيد يهدد طرق النقل والتجارة يفتح الباب أمام موجات جديدة من تقلب الأسعار وارتفاع تكاليف الإنتاج والشحن، لتجد الشركات والمستهلكون أنفسهم أمام فاتورة إضافية لا تتوقف عند حدود الدول التي تشهد الصراعات، بل تمتد إلى الاقتصادات الأوروبية وأسواقها الداخلية. وفي ظل هذه التطورات، تتزايد الضغوط على الحكومات الأوروبية التي تواجه معادلة مالية شديدة التعقيد؛ فتباطؤ النمو وارتفاع الدين العام وتكاليف الاقتراض يضيّق هامش التحرك أمامها، ويحد من قدرتها على توسيع الإنفاق الاجتماعي أو تقديم دعم كافٍ للأسر المتضررة. وفي المقابل، تتصاعد المطالب بزيادة تمويل الصحة والتعليم والبنية التحتية وتحسين الأجور، ما يضع الموازنات العامة أمام معادلة صعبة تجمع بين القيود المالية والاحتياجات الاجتماعية المتزايدة.
وتبدو الفجوة أكثر وضوحاً لدى الفئات محدودة الدخل، إذ تتآكل قدرتها على الادخار وتغطية النفقات الأساسية. وهكذا، لم تعد الأزمة مجرد أرقام اقتصادية أو مؤشرات مالية، بل تحولت إلى عبءٍ يومي يهدد الاستقرار المعيشي لملايين الأوروبيين، ويعمّق الشعور بتراجع العدالة الاقتصادية، ويمنح الاحتجاجات الاجتماعية وقوداً إضافياً.

الإنفاق العسكري والخدمات.. صراع الأولويات يتصدر الاحتجاجات الأوروبية

يمثل الإنفاق العسكري أحد أبرز محاور الصدام في موجة الاحتجاجات الأوروبية، مع اتجاه حكومات عدة إلى زيادة ميزانيات الدفاع وتسريع إعادة التسلح. وبينما تبرر الحكومات هذه التوجهات بضرورات حماية الأمن الأوروبي وتقليل الاعتماد العسكري على الحلفاء، تتصاعد اعتراضات قطاعات اجتماعية ونقابية ترى مفارقة واضحة في تخصيص موارد متزايدة للتسلح، بالتزامن مع استمرار الضغوط على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.
ولا يتوقف الاعتراض عند حجم الإنفاق العسكري، بل يمتد إلى السؤال عن الأولويات التي تحكم توزيع المال العام: فكيف تطالب الحكومات مواطنيها بتحمل أعباء التقشف وضبط الإنفاق، بينما تتجه إلى توسيع الموازنات الدفاعية؟

تواجه الحكومات الأوروبية ضغوطاً متزايدة بفعل الأزمات الاقتصادية وتداعيات الصراعات الدولية، وسط مطالب شعبية بإعادة توجيه السياسات والموارد نحو تحسين الظروف المعيشية

أزمة الثقة بالحكومات.. لماذا تتسع الاحتجاجات الأوروبية؟

لا تقتصر أسباب استمرار الاحتجاجات على ارتفاع الأسعار أو تراجع الخدمات، بل ترتبط أيضاً بأزمة ثقة بين قطاعات من المواطنين والمؤسسات السياسية. فحين تتكرر الوعود بتحسين الأوضاع من دون أن يشعر الناس بتغيير ملموس، تتحول المطالب الاقتصادية إلى اعتراض أوسع على السياسات الحكومية وطريقة إدارة الموارد.
ويمنح تعدد المطالب الاحتجاجات قدرة على التجدد، إذ لا ترتبط بمطلب واحد يمكن للحكومات تسويته، بل بمجموعة من الملفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة.
وتواجه الحكومات الأوروبية تحدياً في التعامل مع هذه التحركات؛ فالتشدد الأمني قد يحد من بعض أشكال الاضطراب على المدى القصير، لكنه لا يعالج جذور الغضب المرتبطة بالدخل والخدمات وفرص العمل. وفي المقابل، تتطلب الاستجابة الفعلية موارد مالية وسياسات طويلة الأمد، في ظل قيود الموازنات وارتفاع الديون.

أوروبا أمام اختبار صعب.. هل تنجح الحكومات في احتواء الغضب؟

ولم تعد هذه التحركات مجرد رد فعل على ارتفاع الأسعار، بل باتت تعبيراً عن تراكم أزمات تهدد الثقة بالمؤسسات وقدرة الحكومات على احتواء الغضب. وبينما تتواصل الضغوط على الأسر والعمال، يبقى مستقبل الاستقرار الأوروبي مرتبطاً بمدى قدرة الحكومات على ترجمة وعودها إلى حلول ملموسة، قبل أن تتحول الاحتجاجات المتفرقة إلى موجة أوسع يصعب احتواؤها.

الخليل تُهجَّر وتُحاصَر.. ٥٣٧ عائلة و١١٥ معتقلاً



تواصل قوات العدو الصهيوني حصارها وعدوانها العسكري على مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية لليوم العاشر على التوالي، وسط تعزيزات عسكرية واقتحامات للمنازل واعتقالات وتهجير قسري لمئات العائلات.
وشهدت منطقة ديربحة غربي المدينة تصعيدًا عسكريًا، تخلله اقتحام منازل الفلسطينيين وتدمير محتوياتها، بعد تفجير منزلي الشهيدين أحمد وحمودة الجعبة. كما قمعت قوات الاحتلال احتجاجات سلمية للأهالي المطالبين بالعودة إلى منازلهم، باستخدام قنابل الغاز والصوت، وحولت مبنى سكنيًا إلى ثكنة عسكرية ونشرت قناصة على سطحه.
وارتفعت حصيلة المعتقلين منذ بدء العدوان إلى أكثر من ١١٥ فلسطينيًا، من بينهم فتاة، بالتزامن مع احتجاز مئات المواطنين والتنكيل بهم. كما اعتدى مستوطنون على خمسة فلسطينيين من عائلة أبو عيشة في تل الرميدة أثناء قطف الزيتون، ما أدى إلى إصابتهم، وأصيب أحدهم بكسر في اليد.
إنسانيًا، تضررت أكثر من ٧٨٠ عائلة، فيما هُجّرت ٥٣٧ عائلة تضم ٣٣٦١ فردًا، من بينهم ١١٩٣ طفلًا و٢٣٢ رضيعًا، إضافة إلى ١٤٧ امرأة بين حامل ومرضع.
وامتدت تداعيات الحصار إلى قطاع التعليم، حيث تعطلت الدراسة لنحو ٢٦٢ ألف طالب في ٥٨٩ مدرسة بالمحافظة، ولا يزال ٢٨٧٢ طالبًا محرومين من التعليم الوجاهي في ٦٦ مدرسة. وتتفاقم الأوضاع المعيشية والإنسانية في ظل استمرار الحصار والإجراءات العسكرية، وسط حرمان مئات العائلات من العودة إلى منازلها، وتكبّد الأنشطة التجارية خسائر يومية، وتعطل الخدمات التعليمية والحياة اليومية في المدينة.

بانون يحذر من انقسام الجمهوريين بسبب سياسات ترامب

تتصاعد الانقسامات داخل الحزب الجمهوري الأمريكي مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي، وسط توقعات باندلاع صراع داخلي حاد على قيادة الحزب ومستقبله السياسي، في ظل الخلافات المتزايدة حول سياسات دونالد ترامب وشعار «أمريكا أولًا».
وحذر ستيف بانون، المستشار السابق لترامب وأحد أبرز مهندسي حركة «ماغا»، في مقابلة مع صحيفة «فايننشال تايمز»، من أن اليوم التالي للانتخابات سيشهد بدء معارك سياسية قد تعيد تشكيل قيادة الحزب وتوجهاته قبل انتخابات الرئاسة عام ٢٠٢٨.
وأشار بانون إلى اتساع الخلافات بشأن ملفات كيان الاحتلال وإيران والهجرة وما يُسمى «الدولة العميقة»، مؤكدًا غياب شخصية واضحة تتصدر السباق لنيل ترشيح الحزب للرئاسة المقبلة.
وتكشف تصريحاته حجم التصدعات داخل المعسكر الجمهوري، خصوصًا بين التيار المتشدد المتمسك بنهج ترامب والقيادات التقليدية التي تسعى لاستعادة نفوذها، وسط خلافات بشأن التدخلات العسكرية والسياسات الاقتصادية والإنفاق الحكومي.
كما توقع بانون مرحلة تشريعية مضطربة بسبب الخلافات حول سقف الدين والإنفاق الدفاعي وتنظيم الذكاء الاصطناعي، محذرًا من أن استئناف العمليات العسكرية الأمريكية ضد إيران قد يثير غضبًا واسعًا، معلنًا معارضته لها.
ووصف بانون احتفاظ الجمهوريين بأغلبيتهم في مجلس النواب بأنه «أشبه بالمعجزة»، في مؤشر على حجم القلق داخل الحزب من نتائج الانتخابات المقبلة. وتعكس هذه التحذيرات أزمة داخلية تتجاوز الحسابات الانتخابية، وتطرح تساؤلات حول مستقبل الحركة الترامبية وقدرة الحزب على الحفاظ على تماسكه في ظل صراع المصالح والنفوذ.

